

ومما لا شك فيه أن شعوب الدول النامية بصفة عامة، والأقل نموا بصفة خاصة، هي الأكثر تأثرا بهذه الآثار المناخية الضارة، وهي الأقل قدرة على التأقلم معها، وأن الدول المتقدمة تتحمل أمام شعوبها وجميع شعوب العالم المسؤولية التاريخية على هذا التدهور الذي أصاب المناخ العالمي، وهي مطالبة بموجب الاتفاقية بأن تتحمل مسؤولية الريادة في التخفيف من ظاهرة التغير المناخي، كما تتحمل مسؤولية مساعدة الدول النامية على مجابهته، والتأقلم معه، من خلال توفير التمويل اللازم، وبناء القدرات، وتطوير ونقل التقنية.

سيدي الرئيس،

تواكب ليبيا التطورات والمفاوضات التي تجري اليوم في اطار تنفيذ الاتفاقية التي جمعت العالم من دول متقدمة ودول نامية من اجل التصدي لارتفاع درجة حرارة الارض ولن تكون ليبيا إلا متابع جيد لتلك المفاوضات، على ان يكون التعاون شاملا ومتوازنا ومؤسسا علي دور وريادة الدول الصناعية في تحمل مسؤولياتها استنادا الي مبداء المسؤولية التاريخية والتي نصت عليه اتفاقية باريس في اطار الاتفاقية العامة وبروتوكول كيوتو. وتأمل ليبيا أن تسعى هذه المفاوضات إلى تطبيق الاتفاقية التطبيق العادل والمنصف وتعطي الاولوية للتنمية في الدول النامية والاقبل نموا بحيث تلبى احتياجات التنمية المستدامة في المجالات البيئية والاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار ظروف وقدرات كل دولة منها، من حيث التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التقنية والمشاريع الطوعية والمحلية.

سيدي الرئيس،

لقد استبشرنا بنتائج مؤتمر باريس والمتعلقة بإعداد تعديلات على بروتوكول كيوتو وسنسى نحو اجراء المصادقة على هذه التعديلات التي تعد في اطار الاتفاقية العامة للتغيرات المناخية طالما تتناسب والظروف والخصوصية لبلدي ليبيا،لذا نأمل من خلال فعاليات هذا المؤتمر أن تتخذ دول المرفق الأول للاتفاقية الإجراءات اللازمة للدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات تستند في أساسها على تنفيذ تعديلات باريس وذلك فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وإيجاد الدعم المالي اللازم لذلك، على ان يكون ذلك مع بدايات سنة 2017

سيدي الرئيس،

ان تأثيرات تغير المناخ في ليبيا ظاهرة واضحة بشكل كبير وتتمثل في امتداد الصحراء وزيادة التصحر وتغير مواسم انتاج الغلال الزراعية خلال العام ، وانحسار العطاء النباتي بصورة كبيرة ، ونقص مياه الشرب والاختلال الظاهر في معدلات سقوط الامطار كنتيجة لاختلاف معدلات درجات الحرارة وارتفاعها بين مواسم السنة الأربعة

ولقد مرت بلادي بحقبة مظلمة من تاريخها أدت الى تأخر سبل التنمية والتطوير فيها والرجوع إلى الوراء في مختلف النواحي الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ، وإنما لعازمون بإذن الله على إصلاح تلك النواحي والعمل قدر جهودنا على تنفيذ كافة التزاماتنا الطوعية بموجب الاتفاقية، متوقعين بذلك أن نتلقى المساندة اللازمة لهذه الجهود في إطار الاتفاقية والصكوك الناشئة عنها.

سيدي الرئيس،

انجزت ليبيا في السنين الماضية وبشكل طوعي ، وبتمويل ذاتي محلي بعض المشاريع التي ساهمت في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاعات مختلفة منها مشاريع النفط والكهرباء وهناك ايضا خطط تحت الانجاز للبدء في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إذ سبق لبلادي أن خفت وبشكل طوعي الكثير من انبعاثاتها الناشئة عن حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط، كما أحلت الغاز محل المنتجات النفطية الثقيلة والمتوسطة في معظم محطات توليد الكهرباء. وهي تستخدم الألواح الشمسية في الحماية المهبطية لبعض خطوط أنابيب النفط، ومحطات الاتصالات النائية، كما أنها بصدد تدشين مشروع لاستخدام طاقة الرياح في توليد الكهرباء في منطقة الجبل الأخضر شرقي البلاد، وهي تتطلع لاستخدام تقنية حبس وتخزين الكربون، إضافة الى أن لديها مشاريع أخرى متنوعة تهدف للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة، ومثالا على ذلك إدخال منظومة الاستفاداة من الطاقة الشمسية المتوفرة في ليبيا على مدار السنة.

سيدي الرئيس،

تعاني ليبيا ومنذ عام 2011 وحتى الوقت الحالي العديد من المشاكل والصعوبات بسبب الأوضاع السياسية والأمنية، والتي اثرت بشكل سلبي علي تلبية متطلبات الاتفاقية ومواكبة باقي الدول لكنها كانت سباقة في التوقيع علي الاتفاقية في شهر ابريل 2016 وتسعى حاليا، وبالتعاون مع العديد من المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية، الى وضع خطط مستقبلية ومشاريع محلية في التكيف قصيرة وطويلة الأجل وذلك من خلال تشجيع الاقتصاد الاخضر وتنمية القدرات البشرية والتقنية وتطوير القوانين والتشريعات البيئية، ووضع سياسات ترمي إلى الحفاظ على مكونات البيئة من مياه وارض وهواء من اجل استدامة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللدفع بجهود اكبر،فأن ليبيا تأمل من المجتمع الدولي في اطار الاتفاقية ان يراعي وضعها الحالي وإيجاد الية دولية استثنائية لدعمها والرفع من مستوي المؤسسات والأفراد في شتي المجالات التي تتبناها الاتفاقية وحتى وهي في هذه الظروف . الظروف التي ربما تمنع نقل الالة ولكن لا تمنع نقل المعرفة والفكرة.

سيدي الرئيس،

في الختام لا يسعني إلا أن أكرر شكري للمملكة المغربية ولأمانة الاتفاقية على فائق العناية وحسن التنظيم، أملين النجاح لمؤتمر الأطراف بالاتجاه نحو تحقيق تطلعات البلدان النامية وشعوب العالم ، وباتجاه عالم تتوفر فيه فرص التنمية المستدامة ومناخ مناسب للحياة البشرية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الوفد الليبي

مؤتمر مراكش لتغير المناخ

2016/11/18